جامعة عبد الملك السعدي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية تطوان

منشورات الكلية
ندوات 4

التراث المغربي والأندلسي

التوثيق والقراءة

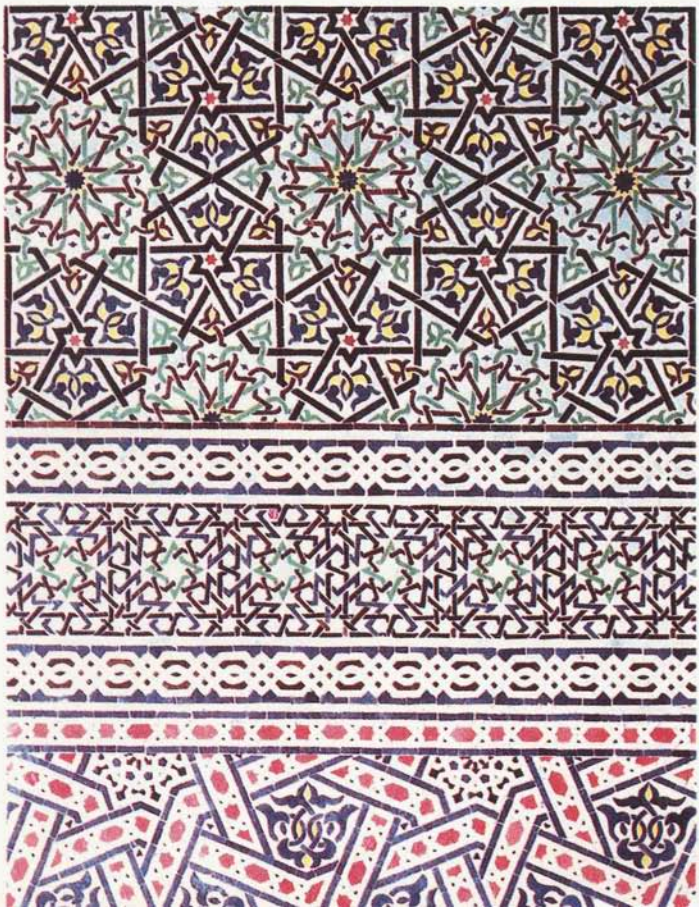

التراث المغربي والانترنيت

التوثيق والقراءة

المملكة المغربية

جامعة عبد الملك السعدي
كلية الآداب والعلوم الانسانية
تطوان

* * *

منشورات الكلية ــ ندوات (4)

* * *

المدير المسؤول : قيدوم الكلية د. محمد الكتاني

العنوان

كلية الآداب والعلوم الانسانية
صندوق البريد 26 ــ مرتيل ــ تطوان
المغرب

الايداع القانوني رقم : 1987/1

ISSN 0851-0393

الثمن : 50 درهماً

تعبر المقالات والأبحاث الواردة في هذه الندوة عن آراء أصحابها. وعليهم وحدهم مسؤوليتها.

ابتداءاً من هذا السفر ستصدر الكلية أعمال الندوات على حدة ومجلتها السنوية على حدة آخذاً كل منها رقما تسلسليا خاصاً به.

مطبعة النجاح الجديدة
الدار البيضاء

جامعة عبد الملك السعدي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان

منشورات الكلية
ندوات
4

التراث المغربي والأندلسي

التوثيق والقراءة

19-20-21 أبريل 1991

الفهـرس

ـ الكلمة الافتتاحية للسيد قيدوم الكلية 9
ـ كلمة السيد رئيس اللجنة العلمية لملتقى الدراسات المغربية الأندلسية 13

مقالات وأبحاث حول :
التوثيق والتحقيق

ـ تحقيق التراث النحوي الأندلسي : الواقع والمأمول [نظرات في تحقيق ثلاثة نصوص نحوية أندلسية]
د. عياد الثبيتي 19
ـ أوليات منهجية لتحقيق التراث المخطوط «روضة التعريف» نموذجا
د. محمد الكتاني 43
ـ كتب تراجم الرجال بالأندلس نظرات في الضبط والتحقيق
عبد الله المرابط الترغي 59
ـ نشْر التراث الأدبي المغربي بين الواقع والمثال مع صنع ديوان أبي الحسن الحرّالي المراكشي
ذ. جعفر ابن الحاج السلمي 71
ـ أصول التوثيق العلميّ وكتاب (البدع والنهي عنها) لابن وضاح من خلال تحقيقين
ذ. محمد المنتصر الريسوني 101
ـ الفتاوي الأندلسية وتقويم تحقيق فتاوي ابن رشد
د. محمد أبو الأجفان 131
ـ قراءة نقدية توثيقية جديدة لكتاب «العمدة» لابن رشيق
د. محمد قرقزان 163

ـ التعريف بمخطوط أندلسي ـ نادر ونفيس ـ
ذ. أبو القاسم محمد كِرّو 183
ـ كتاب أسماء شيوخ مالك بن أنس
ذ. عبد العزيز الساوري 199
ـ نصوص مخطوطة من التراث الأندلسي
ذ. عبد الحميد عبد الله الهرامة 225
ـ التراث المغربي والأندلسي في مؤلفات المؤرخين العراقيين
د. عبد الواحد ذنون طه 235
ـ محاولة تقويم لبعض التحقيقات المنجزة لمصادر ما بعد سقوط غرناطة
د. محمد رزوق .....:... 251
ـ دليل الأعلام المغاربة الأندلسيين في العصر الإسلامي
الدكتور محمد بوعياد 259
ـ تقييم البحوث الأجنبية في المسكوكات المرابطية
الدكتور صالح بن قربة 269
ـ مخطوطات مفهرسة حديثا لأحمد زرّوق في ثلاث مكتبات إسبانية
د. ب. خ. كالابوتو 285
ـ حول رسائل اليوسي المجهولة في كتاب ـ نزهة الناظر ـ لأحمد بن عبد القادر التستاوتي
أحمد طريبق اليدري 291

مقالات وأبحاث حول :
القراءة والتراث والتعريف به

ـ بين ابن دراج القسطلي وابن هانىء الحكميّ أبي نواس
د. عبد الله الطيب 317
ـ التجديد المنهجي والمجتمع الطائفي
د. امحمد بن عبود 345

ـ العوامل المؤثرة في مصداقية الفتح بن خاقان في كتابيه : مطمح الأنفس وقلائد العيان
د. صلاح جرّار 363
ـ صفحات غامضة من تاريخ غرناطة النصرية في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي
ذة. ميلودة الحسناوي 371
ـ ضوابط فهم الشعر في شروح الأعلم الشنتمري
محمد الأمين المؤدب 383
ـ ابن عاصم الغرناطي وكتابه : «حدائق الأزهر»
د. عبد اللطيف عبد الحليم أبو همام 395
ـ أدب لحن العوام ببلاد المغرب ـ قراءة وتقويم ـ
ذ. أحمد الطاهري 429
ـ الرسائل المزاوجة في النثر الأدبي المغربي والأندلسي
ذ. محمد مسعود جبران 441
ـ ملاحظات منهجية لقراءة جديدة لكتب التراجم المغربية ـ الأندلسية : قراءة في كتاب «عالم علماء الأندلس» لدومينيك أورفوا
ذ. الشريف محمد 507
ـ من هنات الترجمة والتأريخ الأدبيين لآل شهيد القرطبيين
ذ. حدوش العياشي 519

نظمت شعبة اللغة العربية الندوة الثالثة لملتقى الدراسات المغربية الأندلسية حول موضوع التراث المغربي والأندلسي : التوثيق والقراءة أيام 19-20-21 أبريل 1991.

وهذا السفر يضم معظم الأبحاث والمقالات الملقاة خلال أيام الندوة.

مقالات وأبحاث حول

التوثيق والتحقيق

تحقيق التراث النحوي الأندلسي :
الواقع والمأمول
[نظرات في تحقيق ثلاثة نصوص نحوية أندلسية]

د. عياد الثبيتي

كلية اللغة العربية ــ جامعة أم القرى
مكـة المكرمـة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد فقد شهد التراث اللغويُّ الأندلسي عناية ملحوظة من قِبَل عدد كبير من الدارسين في كثير من الأقطار العربية والأجنبية فكتب الدارسون عن أعلامه وقضاياه، وحقَّقوا عدداً من نصوصه، ونُشِر ممّا حُقِّق قَدْرُ طيِّب غير أنَّ تحقيق كثير من تلك النصوص شابه شيءٌ غير قليل من عدم الدِّقَّة في البحث عن نُسَخ الكتاب، والعناية بضبط نصوصه، وإيضاح غوامضه، وربطه بنظائره، وليس التراث الأندلسيُّ بِدْعا في ذلك، فهذه الأدواء يعاني منها كثيرٌ من النصوص التي تنشر من تراثنا كله.

وأتحدث في هذه المناسبة عن ثلاثة نصوص من التراث النحويِّ الأندلسيِّ يتمثل في تحقيق كلٍّ منها شيء مما قلت، ولايعني هذا بحالٍ من الأحوال أنِّي أُقَلِّل من الجُهْد المبذول في تحقيقها على تفاوت فيه. ولن أقف عند كل ما يوقف عنده في كل كتاب منها.

أولا : شـرح الجمـل لابـن عصفـور :

شرح الجمل لأبي الحسن بن عصفور من أشهر مؤلفاته فقد نقل عنه أقرانه كابن مالك، وابن الضائع في شرحه الجمْلَ وتعقبه كثيرا. كما نقل عنه تلميذه أبو

حيان، وتلاميذ أبي حيان : المرادي، وابن هشام، وابن عقيل، وكثير من العلماء بعدهم كالشيخ خالد الأزهريّ، والسيوطيّ.

وكانت صلتي بالكتاب قديمة فقد وقفت على نسختين خطِّيتين منه إحداهما مصورة عن نسخة (بني جامع) باسطنبول، والأخرى : مجهولةُ العنوان والمؤلف، وأصلها في جامع المظفر بتعز مبتورة الأول والآخر.

ثُم طُبع الجزء الأول من الكتاب في العراق سنة 1400 هـ بتحقيق الدكتور/ صاحب جعفر أبو جناح[1]، وقدم له الدكتور/ شوقي ضيف فأثنى على الكتاب وعلى تحقيقه ثناء عاطرا، والكتاب جدير بالثناء، وعمل المحقق ـــ في ضوء ما تيسّر له من نسخ ـــ يستحق التقدير. وأحب أن أؤكد هنا أني أفدت كثيرا من الكتاب ومن هوامشه في تحقيق السفر الأول من كتاب البسيط لابن أبي الربيع، ولكني وقفت في أثناء ذلك على هَنات بعضها يتَّصِلُ بنص ابن عصفور، وبعضها يتصل بالمقدمة التي كتبها المحقق أو بالتعليقات والإحالات التي ذكرها في هوامشه.

وقد حثني على كتابة هذه الملاحظات والاستدراكات أمران ـــ كل واحد منهما كافٍ في حملي على التنبيه عليه :

أولهما ـــ وأهمها : أنَّ من شرح الجمل لابن عصفور نسخة نفيسة بخط تلميذه، أبي حيان الغرناطي ـــ لم يطلع عليها المحقق ـــ ولايجوز إعادةُ نشر الكتاب دون الاطلاع عليها، وقد ذكر هذه النسخة بروكلمان ضمن شروح جمل عبد القاهر الجرجاني[2].

وثانيهما : أنَّ لابن عصفور ترجمةً جيدة في الجزء السادس من (ملء العيبة لابن رشيد السبتي) وفيها ما يصحح بعض ماجاء في الترجمة التي صدر بها الدكتور صاحب تحقيقه، وفيها مايؤكد بعض ما رجحه، ولا عتب على المحقق الفاضل في عدم اطلاعه على هذه الترجمة، إذ أن الجزء السادس من ملء العيبة لايزال مخطوطا كما أن ترجمة ابن عصفور فيه جاءت عرضا عند ذكر ابن رشيد فيمن لقيهم بتونس

---

(1) وطبع الجزء الثاني سنة 1402 هـ.

(2) تاريخ الأدب العربي 205/5.

عند الصدور أبا العباس الكتّاني تلميذ ابن عصفور، قال ابن رشيد : (ومما أفادنيه.. ما علمناه عنه من كتابه الذي ألفه في التعريف [بشيخه] الأستاذ أبي الحسن بن عصفور، وذكر سلفه، وذكر تصانيفه... وأسماه : الدر المنثور في أخبار ابن عصفور)[3].

وسأكتفي بنقل نصين فقط من ترجمة ابن عصفور المشار إليها، أولهما يتعلق بتلقيه العلم، وثانيهما فيه ذكر آثاره، قال ابن رشيد نقلا عن الكتاني : «ولما حصّل الكتاب العزيز شرع في تعلم العربية واللغة، فأول من فتق لسانه بالعربية، وعلمه الاسم والفعل والحرف الاصطلاحي أبو الحسن الدَبَّاج، وهو أول من تَغَرَّس فيه الإمامة في العربية من صغره، ثم انتقل إلى مجلس أبي عليٍّ الشلوبين، وعليه كان مُعَوَّلُه، فلازمه عشرة أعوام إلى أن ختم عليه الكتاب في نحو سبعين طالبا بذهم في الذكاء مع نبلهم، وكانوا من أصحابه فعادوا من تلامذته، وانتقل أكثرهم إلى القراءة عليه. ولقي منه أستاذه أبو عليٍّ في أواخر كتاب سيبويه ــ وخصوصا في التصريف ــ عَرَق القربة... وسمعته ــ رحمه الله ــ يقول مرارا : ما انتفعت بشيء من قراءتي للعربية كانتفاعي بمطالعتي لنفسي. وكان من أصبر عباد الله على الدؤوب على النظر ليلا ونهارا لا يمل من ذلك»[4].

وقال عن آثار ابن عصفور : «... منها المقرب، والممتع في التصريف، والمفتاح في شرح أبيات الإيضاح، والهلالي : مقدمة في النحو ألفها لقائد هلال، والأزهار ــ وهو كتاب في تفضيل بعضها على بعض وماقيل فيها، وإنارة الدياجي في شرح الأحاجي التي صنعها أبو بكر بن الصابوني، ومختصر الغرة لابن الدهان في شرح اللمع، ومختصر المحتسب، ومفاخرة السالف والعِذار. وهذه كلّها قد أتمها. ومن الذي قد مات قبل إكماله : شرح الايضاح : انتهى فيه آخر النصف الأول، وشرح المقرب، وشرح الجزولية إلى باب النعت، وكان لايرضاه، وشرح الأشعار الستة، وشرح الحماسة، وشرح المتنبي، وسرقات في الشعراء، والبديع ... قلت[5] : أغفل أبو العباس من ذكر تصانيفه ــ وهو من أجلها وكان مما يفتخر به ــ

(3) ملء العيبة 6/ ل 90.

(4) المصدر نفسه 6/ل 90 ــ 91.

(5) القائل ابن رشيد.

كتاب ضرائر الشعر، وهو فيما بلغني تأليف حسن، وغالب ظني أني سمعت صاحبنا أبا العباس يذكره، وكان عنده منه نسخة، وكان يضن بها، وله شرح الجمل، وغير ذلك، وشرح كراس الجزولي الذي ابتدأه ثم الذي كَمَّله أبو الحسن الأُبَّدِي، وجاء التكميل أحسن من الابتداء رحم الله المبتدىء والمتمِّم»[6].

وفي هذا النص زيادةُ أثر من آثار ابن عصفور لم يذكره الدكتور صاحب في المبحث الذي عقده لذلك هو : الهلالي، وبيان أن إنارة الدياجي شرح للأحاجي التي صنعها أبو بكر بن الصابوني. وأن شرح أبيات الإيضاح اسمه المفتاح، وقد ظنه الدكتور صاحب كتابين كما أن فيه الإشارة إلى أن ابن عصفور لم يكمل عددا من كتبع منها : شرح الإيضاح، وشرح الأشعار الستة..» ولم تشر إلى ذلك المصادر التي نقل عنها الدكتور صاحب، وفيه أيضا الإشارة الصريحة إلى كتاب ابن عصفور (ضرائر الشعر) ولم يذكره أَحَدٌ ــ غير البغدادي ــ كما أشار المحقق.

وأنتقل الآن إلى الحديث عن الجانب الأهم وهو نقد كلام ابن عصفور، فقد اعتمد المحقق في إخراج شرح الجمل على نسختين خطيتين هما :

1) نسخة مكتبة (بني جامع) بتركيا، ورمز لها بالحرف (ج).

2) نسخة مكتبة (الامبروزيانا) بإيطاليا، ورمز لها بالحرف (ر).

وتوصل بعد دراسة النسختين إلى أنهما منقولتان عن أصل واحد. وقد أشرت فيما مضى إلى أني وقفت على نسختين أخريين.

أولاهما : نسخة مكتبة (ولي الدين) بتركيا، ورقمها فيها (2953) كتبها وعلق عليها تعليقات جيّدة أبو حيان[7] الغرناطي تلميذ ابن عصفور، جاء في آخرها : «كمل والحمد لله... كمله بالنسخ أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان النُّفري الأندلسي». وهذه النسخة يجب أن يجعلها المحقق الأصلَ عند إعادته طبع الكتاب.

وثانيتهما : نسخة مكتبة (جامع المظفر) بتعز، ورقمها فيها (311) ومنها

---

(6) ملء العيبة 6/ل 91.

(7) شرح الجمل 37/1 ــ 41.

مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة. وهي ناقصة من أولها ومن آخرها[8] لكنها جيدة الخط سليمة من كثير من التحريفات الموجودة في النسختين اللتين اعتمدهما المحقق.

وقد أتاح لي وقوفي على هاتين النسختين الوقوفَ على كثير من التحريفات والأسقاط في شرح الجمل المطبوع، ويعود جزء كبير منها إلى النسختين اللتين اعتمدهما المحقق الذي لم يألُ جهدا في التغلب على ما فيهما من معضلات لكن التوفيق لم يحالفه في بعض محاولاته كما لم يحالفه في بعض تخريجاته، وفيما يلي ذكر شيء من ذلك : وسأشير إلى نسخة أبي حيان بالحرف (ف)، وإلى نسخة اليمن ــ بالحرف (ى).

1) ص 91 س 3 ــ 4 من المطبوع : «وأما أسماء الشرط والاستفهام فإنّه امتنع فيها أن تكون فاعلة لكون الاستفهام والشرط أخذا صدر الكلام».

قلت : في (ف) : (لهما صدر الكلام).

2) ص 91 س 4 ــ 5 : «وأما المفعولية ودخول حرف الجر فسائغ فيها».

قلت : في (ف) و(ي) : فشائع فيها).

3) ص 91 السطر الأخير :

«ولولا نَبْلُ عَوْضٍ في خُطُبَّايَ وَأَوْصَالِي»

وعلَّق المحقق على قوله : (خُطُبَّاي) بقوله : «في ر : خطتاي، وهو تصحيف، وفي ج : خطياتي، وهو تحريف».

قلت : جاءت الكلمة صحيحة في (ف). ومثل هذا كثير.

4) ص 92 س 2 : «وَأَمَّا أَيْمَنُ الذي هو اسم مفرد من اليمين».

قلت : في (ف) و (ي) : (من اليُمْن).

5) ص 92 س 4 : «وماكان في حيز ذلك».

وعلق المحقق على كلمة (حيِّز) بقوله: «في ج، ر : خبر، وهو تصحيف».

---

(8) عرف أنها نسخة من شرح الجمل ابن عصفور الصديق الدكتور / حماد الثعالبي.

قلت : بل الذي في (ج) : (حيز) بمهملة بعدها مثناة تحتية بعدها زاي واضحة تماما، وهي كذلك في (ف)، و(ي).

6) ص 92 س 10 : «لأن الحد موضوع لتحديد اللفظ».

قلت : الذي في (ج) و(ف) و(ى) : لتحرير براءين.

7) ص 93 س 1 : «وقولنا : أو ما قوته قوة كلمة يحترز من تأبَّط شَراً».

قلت : في (ف) : (... تَحَرُّزٌ مما هو جملة في الأصل نحو : تأبَّطَ شَرّا).

8) ص 93 س 18 : «لأن حد الإسم مادل على معنى نفسه [كذا] لا يقتضي أنه لايدل مع ذلك على معنى في غيره».

قلت : في (ف) و(ى) : (... بأنه مادل على معنى في نفسه).

9) ص 94 س : 1 «يشترك (مع) مع الحرف في الدلالة على معنى غيره».

وعلى المحقق على كلمة (مع) بقوله : (زيادة يقتضيها السياق).

قلت : في (ف) و(ي) : (يَشْرَكُ الحرف) فلا حاجةَ إلى هذه الزيادة.

10) ص 96 س 10 : «وما اعترضوه لايقال فيه فعل إلا بتقييد» قلت : في (ف) و(ى) : (وما اعترضوه به).

11) ص 97 س 18 : «لأن المشتق منه قبل المشتق. وفي الانفصال عن ذلك طريقان».

قلت : في (ف) : (لأن المشتق منه قبل المشتق، فيكون كل واحد منهما قبليا بعيدا، وفي الانفصال عن ذلك طريقان).

12) ص 104 س 8 ــ 10 : «فكأني قلت : أواخر الكلم لعوامل مختلفة، ويمكن أن يكون النحويون سموا هذا النوع من التغير إعرابا إمَّا لمجرد كونه تغَيُّرا أو لما يقع به من تَبَيُّن المعاني».

قلت في (ف) : (لعوامل مختلفة، نحو : قام زيد، وخرج بكر، ومضى محمد، وسُمِّي هذا النوع من التغيير إعرابا لمجرد كونه تغييرا أو لما يقع به من تبيين المعاني).

13) ص 105 س 12 ــ 13 : «أما الأسماء فمعربة كلها إلاّ ما أشْبَه الحرفَ كالمضمرات، والموصولات، وأسماء الشرط، فإنَّها كلَّها أشبهت الحرفَ في الافتقار،

لأنَّ المضمر يفتقر إلى مفسِّر، والموصولات تفتقر إلى صلات، وأسماء الاشارة تفتقر إلى حاضر».

قلت : قوله : (وأسماء الشرط) هكذا في (ج)، وهو خطأ من السهل إدراكه فلو تأمل المحقق قول ابن عصفور : (وأسماء الاشارة تفتقر إلى حاضر)، وقوله بعد ذلك : (أَوْ تَضَمَّن معناه كأسماء الشرط، فإنها تضمنت معنى (إن) الشرطة...) لأدرك أَنَّ صواب العبارة : (كالمضمرات، والموصولات، وأسماء الاشارة...) وقد جاءت العبارة صحيحة في (ف).

14) ص 105 س 18 ــ 20 : «أَلاَ تَرى أَنَّك إذا قلت : يازيدُ، فإنّك (ناديتَ مخاطبا) والخطاب إنَّما ينبغي أن يكون بالضمائر»

قلت : في (ف) : (... يازيدُ أَنَّك تخاطب).

15) ص 108 س 9 ــ 10 : «وأَمَّا التنوينُ فيكون للتمكن، وهو الذي يلحق الاسم».

قلت : في الكلام سقط، جاء في (ف) : (وأَمَّا التنوين فينقسم ستة أقسام : تنوينُ تمكين، وتنوين تنكير، وتنوين مقابلة، وتنوين عوض، وتنوين ترنم، والتنوين الغالي، فتنوين التمكين هو التنوين الذي يلحق الاسم).

16) ص 108 س 18 : «والدليل على أنه ــ تنوين المقابلة ــ جرى مجرى النون أَنَّك إذا سَمَّيْتَ حكيْتَ حالَه التي كان عليها كما يبقى التنوين في الزيدين».

قلت : (التنوين) كذا في (ج)، وهو تحريف صوابه (النون) كما في (ف).

17) ص 110 ــ 111 :

«أفد الترحل غير أَنَّ ركبانا لما تزل برحالنا وكأَنْ قدن

انفردت الأسماء بتنوين التمكين..»

قلت : جاء في (ف) بعد البيت : (والتنوين الغالي هو الذي يلحق القوافي المُقَيَّدة، وهي كلُّ قافية ليس بعد حرف الروى منها حرفُ إطلاق. مثال التنوين الغالي في الأسماء قوله :

* وقاتم الأعماق خاوي المخترقن *

ومثال كونه في الأفعال قوله :

* ويعدو على المرء ما يأتمرن *

ومثال كونه في الحروف :

* قالت بنات العم ياسلمى وإنن *

وانفردت الأسماء...)

18) ص 117 س 4 : «وترفع الفعل إذا لم يدخله ناصب ولا جازم».

قلت : في (ف) : (إذا لم يدخل عليه).

19) ص 118 س 10 ــ 12 : «... فالفتحة تكون علامة الخفض في كل اسم وُجِدَت فيه عِلَّتانِ فَرْعِيَّتان من عِلَلِ تسعٍ أو عِلَّةٌ تقوم مقام علتين. والعلل التسع : العدل، والتعريف، والصفة، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والجمع الذي لانظير له في الآحاد، ووزن الفعل، وزيادة الألف والنون. والعِلَّةُ التي تقوم مقام علتين : التأنيث اللازم، وهو التأنيث بالهمزة في حمراء، وبالألف في نحو : حبلى. والجمع الذي لانظير له في الآحاد، وهو ماكان على وزن مفاعلَ أو مفاعيل...»

قلت : قوله : (الجمع الذي لا نظير له في الآحاد) كذا في (ج) و (ف) في الموضعين، وكان ذلك خليقا باستيقاف المحقق، فكون الاسم جمعا لانظير له في الآحاد علَّةٌ واحدةٌ تقوم مقام علتين في منع الصرف فكان ينبغي ألاَّ تذكرَ مع التعريف، والتأنيث المطلق، والوصفيَّة أو يُذْكَرَ الجمعُ مطلقا ضمن العلل التسع، فإذا ذُكِرَ عِلّةً تقوم مقام علتين قُيِّد بكونه لا نظيرَ له في الآحاد. قال أبو عليٍّ الشلوبين ــ شيخُ ابن عصفور (... والجمع لا كله بل جمع التكسير منه، وتأثيره مع عدم النظير في الآحاد العربية)[9].

20) ص 122 س 6 ــ 9 : «فالجواب أنَّه لولا ماأتْبِعَ فيه ما قبل الآخر تنبيها على أنَّ العينَ كانت محلا للإعراب في حال الانفراد لكان كذلك، ونظير ذلك ابنُمُنْ، لأنَّهم يقولون : جاءني ابنُمُن، ورأيت ابنَمَن، ومررت بابنِمِن..»

---

(9) التوطئة ص 273، وانظر ما ينصرف للزجاج ص 46.

قلت في (ف) : (.. لولا ما اتبع فيه ما قبل الآخر الآخِرَ... ونظير ذلك ابنمُ، لأنهم يقولون : جاءني ابنُمٌ، ورأيتُ ابنَماً، ومررت بابنم..)

21) ص 122 س 15 : «ولما اتبعوا في هذه الأسماء ما قبل الآخر».

قلت : في (ف) : (ما قبل الآخر الآخر..)

22) ص 123 س 11 : «وَلِمَ نُصِبَ بالكسرة والياء وحذف النون وليست من جنس الكسرة».

قلت : هذا الكلام لا يستقيم بحال وفيه سقط أفسده، والصواب كما في (ف)، (ولم نصب بالكسرة والياء وحذف النون وليست من جنس الفتحة، ولم خفض بالفتحة وليست من جنس الكسرة..)

23) ص 124 ــ 125 : «فإذا أضفت أو وقفت وقع الفرق في المنصوب».
قلت : في الكلام سَقْطٌ ففي (ف) : (فإذا أضفت أو وقفت وقع الفرق بين التثنية والجمع في المرفوع بما قبل، ولايقع الفرق في المنصوب).

24) ص 151 س 2 : «وذلك في لغة خثعم وهي فخذ من طي».

قلت : لم يتنبه المحقق إلى أَنَّ هذا وهَمٌ من ابن عصفور ــ رحمه الله ــ.

25) ص 158 س 9ــ 10 : «والظروف والمجرورات إذا قويت فيها جَنَبَةُ الفعليّة وذلك أن تقع أحوالا نحو : جاء زيد وعليه ثوبه».

قلت : الذي في (ف) : (جاء زيد عليه ثوبه)، وهو الصواب.

26) ص 160 س 3 ــ 5.

«وَلابد من عوجاء تهوى براكب إلى ابن الحلاج سَيْرُها الليلَ قاصِدِ

قالوا معناه : قاصِدٍ سيرُها، إذ لو لم يكن كذلك لقال : قاصده.

أَمَّا قول الزَّباء..»

قلت : في (ف) : (... لقال : قاصده، وهذا كله لاحجة فيه لأنه متأول. أما قول الزباء...)

27) ص 161 س 12 : «لأن الفضلة مما يستغنى عنها، والعمدة مما لا يستغنى عنها».

قلت : في (ف) : (لأن الفضلة ما يستغنى عنها، والعمدة ما لا يستغنى عنها).

28) ص 167 س 7 ــ 10 : «وبعض العرب يلحق الفعل علامة تدل على تثنية الفاعل وجمعه، وهي لغة ضعيفة، فمن ذلك قول الشاعر :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكلهم يعذل

ولو جاء على الفصيح لقال : يلومني

قلت : في (ف) و(ى) : (... قول الشاعر :

ولكن ديا في أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه

وكذلك قول الشاعر :

يلومونني..

ولو جاء على الفصيح لقال : يعصر السليط، ويلومني).

29) ص 173 س 2 ــ 4 : «وتقول في جمع التي : اللائي، واللاتي، واللواتي، وإن شئت حذفت الياء في جميع ذلك. واللات بتاء مكسورة واللاتْ بتسكينها».

قلت : في (ف) و(ى) : (.. واللاَّي بياءٍ مكسورة، واللاَّيْ بتسكينها) وهو الصواب.

30) ص 185 س 13 ــ 14 : «وإن تعلَّق المعنى لم يجز حذفه نحو :

مررت بالذي مررت به، لايجوز : الذي مررت..»

قلت : هكذا جاءت العبارة (تعلق المعنى) فلم نستفد شيئا، وجاء الحكم على المثال : مررت بالذي مررت به بعدم جواز حذف العائد المجرور مخالفا للمعروف، وصواب العبارة ماجاء في (ف) و(ى) : (فإن تعلقا بمختَلِفَيْ المعنى لم يجز حذفه نحو : نزلت بالذي مررت به لايجوز : الذي مررت).

31) ص 185 س 14 ــ 15 : «لايجوز : الذي مررت إلا في ضرورة شعر نحو : أبلغا خالد بن نضلة».

وعلَّق المحقق على الشاهد بقوله : (لم أستطع تبين الشاهد وقراءته، كما لم أجد له ذكرا فيما رجعت إليه من مظان).

قلت : جاء الشاهد واضحا في (ف) و(ى) :

فأبلغا خالد بن نضلة وال مرءُ مُعْنىً بِلَوْمِ مَنْ يَثِقُ

أراد : من يثق به فحذف) والبيت من شرح التسهيل لابن مالك 1/ 231.

ولعل في النماذج التي أسلفت ما يبين بوضوح ضرورة الحصول على النسختين المشار إليهما أو نسخة أبي حيان ــ على أقل تقدير ــ قبل إعادة طبع الكتاب.

ويشبه شَرْحَ الجمل في هذا بُغْيَةُ الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال لأبي جعفرٍ اللَّبْلِيِّ فقد نُشِر في تونس بتحقيق الأستاذ جعفر ماجد عن نسخة هي إلى الرداءة أقرب وله نسخة نفيسة جدا منسوخة سنة 690 هـ ــ في حياة مؤلفها ــ بخط نسخيٍّ جميل تامَّة الضبط بمكتبة بانكي بور بالهند ــ ومنها مصورة بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة.

ثانيا : الملخص في ضَبْطِ قوانين العربية ــ الجزء الثاني :

كتاب الملخص في ضبط قوانين العربية من كتب ابن أبي الربيع ذائعة الصيت، عرف الأقدمون من سلفنا مكانته السامقة فأولوه من العناية كِفَاءَ ذلك، ونهد إلى تحقيقه الدكتور / علي بن سلطان الحكمي فصنع خيرا، وكان حصل بتحقيق جزئه الأول على درجة الدكتوراة، وطبع سنة 1405 هـ، وقد تيسر لذلك الجزء قدر كبير من جودة في الطبع، وعناية في الضبط، وتثبت في كثير من دقائق العلم ومسائله، وكان المأمول أن يلقى الجزء الثاني مثل ما لَقِيَ الأول من العناية إن لم يزد، فموضوعه ــ أو غالب أبوابه ــ علم الصرف، وهو علم وعر المسالك، لحاجته إلى ادراع اليقظة، واشتمال الصبر، والجد في البحث عن نواد الأبنية وغرائب التراكيب، غير أنَّ المحقق ــ وإن كان أحسن في مواطن ــ فقد قَصَّر في مواطن كثيرة، فجاء العمل في الكتاب دون المأمول. وقد بدا ذلك واضحا جليا في الأمور الكلية التالية، وسأذكر بعد إيرادها نماذج منها :

1) أحسن المحقق إذ قدم في تحقيق الجزء الثاني نسخة الاسكوريال رقم 110 التي قرئت على المؤلف فقد جاء في تمامها قولُ ناسخها محمد بن عباد بن محمد بن خيار المخزومي (أكملت جميع هذا الكتاب بالقراءة على مؤلفه رضي الله عنه ضحى يوم الثلاثاء الخامس من شهر رمضان المعظم من سنة ثلاث وثمانين

وستمائة..) على نسخة الزاوية الحمزية المنسوخة سنة 720 هـ. واعتمد ــ بجانب هاتين النسختين ــ على نسختين أخريين، لكنه لم ينص على جَعْلِه نسخةً منها أصلا، وكان المنتظر أن ينص على اتخاذ نسخة الاسكوريال المذكورة أصلا، ونجم عن ذلك المفاسد التالية :

1) اضطربت صيغة الاحالة إلى النسخة الأولى ــ الاسكوريال رقم 110 ــ فقد عبر عنها ب (أ) في كثير من الصفحات، منها : 56، 58، 104، 116، 134، 136، 127. وعبر عنها بالأصل في صفحة 82، ويبدو أنه كان ينوي جعلها الأصل، إذ أشار إلى أرقام صفحاتها المخطوطة في مطبوعه غير أنَّه لم يكن دقيقاً في ذلك، ويتضح ذلك مما يلي :

أ) أخطأ في مكان بداية الصفحة في ص 113، 123... إلخ

ب) وضع خطا مائلا و لم يضع رقم الصفحة في صفحات : 54، 57، 74، 80... إلخ

ج) لم يضع رقما ولا خطا في صفحات : 86، 87، 121.

2) لم يكن المحقق دقيقا في إثبات الخلافات بين النسخ التي اعتمدها، وتكفي نظرة إلى الصفحات المصورة من النسخ في أول الجزء الثاني للتحقق من ذلك.

3) أثبت المحقق ــ في مواطن كثيرة ــ الخطأ البَيِّنَ في أصل الكتاب، وأشار أحيانا إلى الموجود في نسخة أخرى، وهو الصواب الذي لامرية فيه، وسأكتفي بَعْدُ بذكر نماذج من ذلك.

4) أَخَلَّ المُحَقِّقُ بِضَبْطِ كثير من الأبنية، والأمثلة، والشواهد، بل قَلَّ أَنْ يَضْبِطَ بناءً، ووقع في أخطاء كثيرة في حين أن نسخة الأسكوريال المشار إليها دقيقة الضبط إلى درجة كبيرة.

5) كثرت الأسقاط في المطبوع مما هو ثابت في نسخة الأسكوريال، و لم يقتصر ذلك على حرف أو كلمة بل تجاوز ذلك في بعض الأحيان إلى أسطر.

فإذا أضفت إلى كل هذا عجلةً بدت آثارها جَليَّةً واضحة في كثير من جوانب عمله ــ بل لعل الأمور السابقة أيضا ثمرةٌ من ثمارها ــ كالتعليق على بعض المسائل

بما يدل بوضوح على عدم فهمها، وعدم الدقة في عدد من الاحالات تَبَيَّنَتَ مدى حاجة هذا الجزء إلى أن يُعادَ تحقيقُه تحقيقا علميا. وهذه نماذج مما أشرت إليه :

1) ص 27 س 1 : «وصلى الله على سيدنا محمد».

قلت : هكذا بدأ الجزء وأسقط (بسم الله الرحمان الرحيم) وزاد الواو قبل (صلى)، والذي في النسخ (أ) و(ب) و(ج) اللواتي أثبت في صدر تحقيقه صورةً للوحة الأولى من كل واحدة منهن : (بسم الله الرحمان الرحيم. صلى الله...)

2) ص 27 س 2 ــ 3 : «قال الشيخ الأستاذ... القرشي»

وعلَّق المحقق بقوله : (مابين الحاصرتين من «ب» و«ج» و«د»).

قلت : الصحيح أنَّه سَقَط من (أ) و(ج) و(د) والنسخة الوحيدة التي ثبت فيها هي (ب) كما هو مبين في الراموز المثبت في صدر التحقيق.

3) ص 29 س 8 : قال ابن أبي الربيع : «ونحو قول الشاعر :

أرض من الخير والسلطانُ نائيةٌ الأطيبانُ بها الطُّرْثوثُ والضَّرِبُ

قلت : ضبط المحقق (السلطان) بالضم، وصوابه الكسر، وضبط (الأطيبان) بالضم أيضا، والصواب الكسر، والكلمتان مضبوطتين في نسخة الأسكوريال ضبطا صحيحا.

4) ص 31 س 3 : «الفصل الأول : مواضعها»

قلت : في (أ) و(ب) و(ج) : (في مواضعها).

5) ص 31 س 11 : «وكذلك اصطب الماء معناه : استعد».

قلت : في (أ) : (استعده)، وضبط المحقق (اصطب) بتشديد الطاء.

6) ص 35 س 12 : «الرابع : الأمر من الفعل الثلاثي».

قلت : في (أ) : (... الأمر من الفعل الثلاثي الذي بعد حرف المضارعة منه ساكن).

7) ص 41 س 7 ــ 8 : «ولا تلحق ــ يريد مدة الانكار ــ ماكان على حرف، وإنَّما تلحق مايصح الوقوف عليه، فإنَّها للزومها ألف الوصل صار بمنزلة قد».

قلت : في (أ) : (ماكان على حرف إلاَّ لامَ التعريف فإنَّها للزومها ألف الوصل صارا بمنزلة قد).

8) ص 42 س 11 : «وأما ما حذفت لامه نحو : أن (كذا) تق أق. فالوقف عليه بهاء السكت»

قلت : في (أ) : (وأما ما حُذِفَتْ فاؤه مما حُذِفَتْ لامه) وصواب (أن) : إنْ.

9) ص 43 س 11 : «ولا تلحق في الغالب إلاَّ ما الاستفهامية».

قلت : في (أ) : (ولا تلحق (ذا) في الأغلب إلاّ (ما) ..)

10) ص 43 س 11 ــ 12 : «فإذا وقفت على ما اتصل بحرف الجر من هذا وقفت بالهاء وقَفَ البَزِّيُّ.

قلت : في (أ) : (... وبغير هاء وقَفَ البَزِّيّ).

11) ص 45 س 5 : «ومن العرب من لايبدلها في الوقف».

قلت : في (أ) : (... من لا يبدلها هاء في الوقف).

12) ص 45 س 8 ــ 9 : «... فالوقف على هيهاة بالهاء أقيس فيمن فتح الياء الأخيرة».

قلت : في (أ) : (بالهاء أقيس فيمن فتح التاء).

13) ص 46 س 5 : «ومن قال : بالكسر فهو جمع هيهاة المفتوح التاء».

قلت : في (أ) : (ومن قال هيهاتِ بالكسر).

14) ص 46 س 18 : «وأمالها حمزة والكسائي في الأحوال الثلاثة».

قلت : في (أ) : (وأمالها حمزة والكسائي في الوقف في الأحوال الثلاثة).

15) ص 47 س 2 : «فلا ترى أمر سدى».

قلت : في (أ) : (.. أمرا)، وهو الصواب، وبعد الشاهد في (أ) و (د) : (وهي مقصورة).

16) ص 48 س 1 : «فإن كان معربا لا ينصرف نحو : أفعى وأفعو وقفت عليه بالألف».

قلت : لم أجد قوله (أفعو) في (أ) ولا في (د)، وهو إقحام مفسد لما قبله.

17) ص 48 س 2 : بعد الكلام السابق ــ : «وحكى إبدالُ الألف ياء، وحُكِي أفعى وأفعو».

قلت : في (أ) : (وحكى إبدال الألف ياءً وواواً، حُكِي، أَفْعَيْ وأَفْعَوْ) فأسقط (واوا)، وكان ينبغي أن يضبط الكلمتين كما ضبطتا في (أ) الأولى (أَفْعَيْ) بياء بعد عين مفتوحة، وهي لغة عزاها سيبويه في الكتاب 4/ 181 إلى (فزارة وناس من قيس) و(أفعو) بواو، وهي لغة بعض طيء كما ذكر سيبويه في الكتاب 81/4.

18) ص 49 س 5 ــ 6 : ويجرى : رأيتُ قاضيا مَجْرى رأيت راكبا في حذف التنوين، وكذلك ياقاضي يجري مجرى القاضي...»

قلت : في (أ) : (... فجرى : رأيت راكبا في حذف التنوين وإبداله ألفا، كما يجرى رأيت القاضي مجرى رأيت الراكب وكذلك ياقاضي).

19) ص 57 س 17 ــ 18 : «والكسر لايكون إلاّ إذا كان قبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة نحو : عليهم جريا مجرى بهم».

قلت : في (أ) : (... قبل الهاء كسرة أو ياء ساكنة، فالضم هو الأصل، فإن كان قبل الهاء ياءٌ ساكنة نحو : عليهم جريا مجرى بهم).

20) ص 58 س 3 : «... وأَمَّا بِكُمْ فالأشهر فيه أَنَّه بمنزلة ضَرَبَكم، كذلك عليهم».

قلت : في (أ) : (وكذلك عليكم).

21) ص 63 س 3 : «على لغة :

* جعَلَ القَيْنَ على الدف إبر *

قلت : هكذا ضبط المحقق (القَيْنَ) بالنصب، والصواب الرفع.

22) ص 72 س 6 : «... فإن المتبعين يرجعون هنا إلى الضمير، فيقولون : فسره وعضه».

قلت : في (أ) : (... يرجعون هنا إلى الضم...).

23) ص 75 س 2 ــ 3 : «وكذلك قول الشاعر :

* وباب منتصبا وما تكردسا *

قلت : ضبط المحقق (منتصبا) بكسر الصاد، وقال في الهامش :

(والشاهد تسكين الصاد في «منتصبا»...) وهو في (أ) مضبوط بسكونها.

24) ص 76 س 4 :

«فاليوم أشربُ غير مستحقب إثما من الله ولا وَافِلُ»

قلت : ضبطه المحقق برفع «أشرب» في حين قال في الهامش :

(والشاهد أنه سكَّن آخر المضارع المرفوع في الوصل) وجاء الفعل مضبوطا بسكون الباء في (أ).

25) ص 76 س 5: لأن رفع بمنزلة عضد، وعضد يسكنه جميع العرب».

قلت : هذا تحريف صوابه (لأن «رَبُغَ) بمنزلة عَضُدَ...) كما جاء في (أ)، والمراد أن الراء والباء من آخر الفعل (أشرب) والغين من (غير) ثلاثة الأحرف مجتمعة (رَبُغَ) بمنزلة (عَضُد) فكما يُسَكِّنونَ الضاد سكَّن الشاعر الباء.

26) ص 8 س 6 ــ 7 : عند الحديث عن الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف مد ولين والثاني مدغما : «وإنما تحملوا ذلك إذا كان في كلمة واحدة، لأنهم لو حذفوا لكان الحذف لازما، وكان يلتبس، ألا ترى أنهم لو قالوا : دابّة لاحتمل أن يكون على وزن فَعِلَ بكسر العين».

قلت : في (أ) : (.. لو قالوا : دَبَّة) وهو الصواب.

27) ص 80 س 8 بعد الكلام السابق مباشرة : «... وإذا كان ذلك من كلمتين، وليس الحذف بلازم».

قلت : في (أ) : (... من كلمتين لم يكن لبس، وليس الحذف بلازم).

28) ص 80 س 20 : «وأمَّا الواوُ فإن كان ضمير جميع أو علامةَ جمع، نحو : هؤلاء مصطفوا الله ورأوا الهلال...»

قلت : في (أ) : (ورَوُا الهلال).

29) ص 82 س 5 : «... وتقول : سؤال، ولا تقلب الثانية ياء لأن العين لا تختلف واللام تختلف».
وعلق المحقق على (سؤال) بقوله : (هكذا جاءت الكلمة في الأصل وسائر النسخ).
قلت : لم يفطن إلى أن الهمزة مضبوطة في (أ) بالتشديد بعد السين المضمومة فلا إشكالَ و لم ينتبه المحقق إلى قول المؤلف بعد ص : 91 : (وجاء سَال، لأن العين تختلف) وانظر أيضا ص 37.

30) ص 87 س 10 : «وقالوا : لا منسوة، وقلبوا الهمزة واوا، و لم يستثقلوا الواو المشددة».

قلت : في (أ) : (وقالوا : لامنسوة..).

31) ص 91 س 5 : «وتقول في مثل قِمَطْر من قرأ : قِرَأِّيّ ولا تدغم».

قلت : في (أ) : وتقول في مثل جَعفر من قَرَأَ قِرأِّيّ، والأصل : قَرْأأ فاجتمعت الهمزتان في كلمة واحدة والثانية طَرَفٌ فتبدلها ياءً ثم تقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقول في مثل قمطر..)

32) ص 96 س 13 : «وما ذكرته من الصدى قياس استدلال لأني أقول لما كان المصدر مقصورا بكسر العين والصفة على فعل كان المصدر مقصورا»
قلت : في (أ) : (... قياس استدلال لأني لا أقول لما كان الفعل على فعل بكسر العين والصفة على فَعِل كان المصدر مقصورا، لأن المصدر هو الأصل).

33) ص 96 س 15 : «ويحكم على اللام بالياء حتى يقومَ دليلٌ من اشتقاق أو تصريف، ومثال السماع : الغني...»
قلت : في (أ) : (من اشتقاق أو تصريف كما يحكم على العين بالواو. ما لم يقم دليل من اشتقاق أو تصريف، ومثال السماع : الغنى).

34) ص 97 س 2 ــ 3 : «... لأن فُعالا بضم الفاء في الأصوات كثير، قالوا : الصُّياح والنباح».

قلت : من (أ) : (.. بكسر الفاء وضمها).

35) ص 105 س 4 «أن تكون على حرفين وياء شية، فهو يرد فيه المحذوف».

قلت : في (أ) (على حرفين وتلك شية).

36) ص 105 س 7 : «والأصل في شيه مثل وعده».

قلت : في (أ) : (والأصل : وشية مثل وعده).

37) ص 111 س 12 : «... أن تحذف الياء الساكنة فتصير قُصَى، فتقول في النسب : قُصوَى كما تقول في هُدَى : هُدَوي»

قلت : في (أ) (تحذف الياء الساكنة فيصير قُصَي، [كذا]، تتحرك الياء قبلها فتحة فتنقلب الياء ألفا فيصير قُصَى، فتقول : قُصَوِيّ).

38) ص 115 س 2 : «وجعل قول العرب في بني زينة أصلا قاس عليه ما آخره ياء».

قلت : في (أ) : (... قول العرب زنوياً في بني زينة أصلا).

39) ص 125 س 15 ــ 16 : «وكذلك القياس في كنت، تقول : كنتيا»

قلت : في (أ) : (كونيا) وهو الصواب.

40) ص 160 س 5 : «وقالوا في مغرب الشمس : مغيربان جرى على مكبر».

قلت : في (أ) : (...مغيرباً جرى).

41) ص 283 س 5 : «وتقول مستمال كما تقول : يستميل».

قلت : في (أ) : (.. كما تقول : يستمال) وهو الصواب.

42) ص 284 س 12 ــ 14 : «نحو أسود وأبيض هو على وزن أخاف وأهاب في الأصل، لأن الأصل أهيب وأخوف فأُعِلّ الفعلُ، وإنما ينظر في مثل هذا إلى حالته».

قلت : في (أ) : (... فأُعِلّ الفعل وصُحِّح الاسم ليكون ذلك فارقا بينهما وكذلك إبْيَن هو على وزن أخوف إذا أمرت ــ فصححوا الاسم وأعَلُّوا الفعل، وإنما ينظر).

43) ص 286 س 8 ــ 9 : «... صح لمخالفته الفعل نحو : صُورَى وحيوي».

قلت : في (أ) : (صُورى حَيَدى) وهو الصواب، وجاء صوابا في ص 299.

44) ص 320 س 3 : «ولو بنيت من رَدَّ مثل كلفته لقلت رَدَدْتَه».

قلت : في (أ) : (مثل خِلَفْنَهُ لقلت : رِدَدْنَهُ).

45) ص 324 س 5 : «وادغامها في الراء وفي اللام يكون بغنة»

قلت : في (أ) : (... يكون بغنة وبغير غنة ولم يقرأ إلاّ بغير غنة).

وأعود الآن إلى ما أشرت إليه من أن التعجل حمل المحقق على التعليق على بعض المسائل بما يدلّ صراحةً على عدم فهمهما :

1) ص 94 س 2 ــ 3 : «أن تكون الهمزة منقلبة عن ياء زائدة للالحاق، نحو علباء، فليست الهمزة بأصل، لأنهم قالوا : بالسمهري المغلب».

قلت في (أ) : (بالسَّمْهَرِيِّ المُعَلَّب) بالعين المهملة، وكان يمكن أن أَظُنَّ (المغلب) خطأً طباعيا لولا أنَّ المحقق علَّق على ذلك بقوله : (المغلب : الذي يُغْلَبُ كثيرا، ومنه شاعر مُغَلَّب)،

وهذه من البعد عن (علباء) بالوضع الذي ترون، وابن أبي الربيع يشير إلى قول امرىء القيس :

وظـل لـثيران الصريم غماغـم يـداعبها بالسمهـري المُعَـلَّب

قال شيخه أبو علي الشلوبين في شرح الجزولية (الكبير) 488/1 : (دليل زيادتها ــ قولهم : «بالسمهري المعلّب، فسقط ما بعد الباء من علباء فَدَلَّ على زيادتها).

2) ص 128 س 13 ــ 15 : «... وتقول في الأعراب : أعرابيا، ولا تقول، عربيا، لأنك لاتريد النسب إلى العرب، وإنما تريد النسب إلى الفصحاء منهم، قال سيبويه : لأنَّه ليس له واحد على هذا المعنى».

وعلق المحقق على ذلك بقوله : (المصدر السابق [يريد سيبويه 80/2 ــ صحته ــ 2/ 89]، وقد عزا سيبويه هذه اللغة لبني أسد). ويحار المرء عندما يجد أن كتاب سيبويه ليس فيه في النسب إلى (أعراب) سوى لغة واحدة، وإن كان فيه : (وتقول في الإضافة إلى أُناس : إنساني وأُناسِيّ، لأنه لم يُكَسَّر له إنسان، وهو أجود القولين) ولم ينسب إلى أحد أبا من الوجهين.

3) ص 164 س 2 ــ 4 : «في جمع فَعْلَة» قال ابن أبي الربيع «... وأما الكثير فإن كان مخلوقا فبين واحده وجمعه إسقاطُ التاء، نحو : ثَمْر، فإن كان مصنوعا جُمِع على فِعال، نحو : جِفان..»
وقال المحقق تعليقا على ذلك : (الجَفْنُ : ضد السيف، ويجمع على فعال، وفعول)، و لم يفطن إلى أن (جفان) في كلام ابن أبي الربيع جمع جَفْنَة.

ثالثا : الإفصاح ببعض ماجاء من الخطأ في كتاب الإيضاح :

هذه رسالة صغيرة هي الأثر الوحيد الذي نعرف وجودَه لأبي الحسين بن الطَّراوة السَّبئي، وكانت صلتي بها قديمةً منذ انشغالي بابن الطراوة. انتسخت مصورةَ نسختها الوحيدة المحفوظة بمكتبة الأسكوريال منذ ذلك الزمن وكدت أنتهي من تحقيقها غير أني لم أستطع ــ آنذاك ــ التغلب على بعض مشكلاتها ثم شجرتني عنها الشواجر حتى كان عام 1409 هـ أنجزت تحقيقها وحمدت الله أني لم أتسرع بنشرها قَبْلُ، وقد أبلغني الزميل الدكتور/ صاحب أبو جناح أن الدكتور / كاظم بحر المرجان انتهى من تحقيقها، ثم أرسل إلى الدكتور / حاتم الضامن ــ جزاه الله خيرا ــ نسخةً من تحقيقه وقد اقتضب الكلام في مقدِّمته اقتضابا شديدا وسوغ ذلك بقوله : (لم أتحدث بالتفصيل عن ابن الطراوة، وكتابه الإفصاح إذ فصَّل فيهما القول الأستاذان الفاضلان : الدكتور / محمد إبراهيم البنا في كتابه (أبو الحسن بن الطراوة وأثره في النحو) تونس 1980. والدكتور / عياد عيد الثبيتي في كتابه : (ابن الطراوة النحوي) السعودية 1982، وقد أفدت منهما كثيرا إذ لهما فضل السبق في الحديث عن ابن الطراوة).

فكنت أتمنى أَنْ أجد في عمل الدكتور / حاتم في تحقيق تلك الرسالة التي لاتزيد عن بضع وثلاثين ورقة ما يدفع ما بدأت تلوكه الألسنة عن عدد من تحقيقاته الأخيرة، بيد أنِّي وَجَدْتُ في تحقيقها ما يؤكد بوضوح تعثرا في قراءة النص في مواطن عديدة، وتغييرا لا إشارة إليه، ولا وجهَ قبول له، وتقصيرا بينا في تخريج الشواهد، ومع شيء من الخطأ في الضبط، ويسير من السقط، وأفدحُها عندي تغيير النص ثم التَّعَجُّل في قراءته، ولعل له عُذْراً ليس محمودا في قوله : (وأخيرا أُقَدِّمُ خالص شكري إلى تلميذي النجيب زهير عبد المحسن لمساعدته لي في نسخ مخطوطة الكتاب)، ولست أريد أن أُحَمِّلَ الدكتور / زهير وزرا لا أدري

مبلغ حظه منه لكني لاأستطيع أن أصمت عن شكري على صواب كثير له من غير ما شكٍ نصيب منه.

أ ــ التعثر في قراءة النص :

1) ص 24 س 3 : «لأن المخبِر يأتي بالقوة إلى إخراج المخبَر من جملة شيء إلى إيجابه أو نفيه».

قلت : الصواب : (من جَهْلَة شيء).

2) ص 33 س 8 : «دون إتقان ما فيها، ومقاصد ما في اللسان ومعانيها»

قلت : في الأصل : (إتقان مبانيها، ومقاصدها في اللسان).

3) ص 35 س 13 ــ 15 : «فأعتل بقوله : «أجنبية من الصلة» ولم يفطن لما في الفاء من ربط الصلة».

قلت : في الأصل : (من ربط العِلّة).

4) ص 38 س 13 ــ 14 : «وقالوا : أعطيت في نأمتهم وحملت عن سبيهم، وشددت فيه على حلمهم».

قلت : في الأصل : (... أعطيت في نائبتهم، وحلمت عن سفيههم وشددت... على حليمهم).

5) ص 40 س 5 : «لأنها قالت : عسى الغوير أبؤسا في أمر تجوزه، ثم ثبت عندها ذلك المتوقع».

قلت : في الأصل (في أمر ما تَحْرُزُه..)

6) ص 55 س : «ونحن نرتابُه عن هذه الزلة»

قلت : في الأصل : (... نربأ به...)

7) ص 58 س : «وكذلك يقال لكل سمعاني علم : طالب، ولايذكر العلم، ولكل نافذٍ في المعرفة : واحد، ولكل مسر وباع».

وعلق علي (وباع) بقوله : (كذا في الأصل).

قلت : في الأصل : (ولكل مسرف : باغ).

8) ص 80 س 12 ــ 13 : «واستشهد... بقول الزجاج [في]...» قلت : في الأصل : (بقول الراجز) فحرف وزاد في بين علامتي زيادة.

9) ص 78 س 17 ــ ص 79 س 1 : «بل كل واحد من الكلامين صحيح المعنى، قائم الغناء، سريع الدلالة».

قلت : في الأصل : (... مترع الدلاء).

10) ص 89 س 9 ــ 12 : «ونحو قوله :

بعيرك خير أين كم أنت حجة فقلت لها : لأمر بعد روح

بعد قوله :

تقول ابنة البكري لما تبينت تخضخض دامس وابيضاض سح

وعلق المحقق على ذلك بقوله : (لم أقف على البيتين، وهما مختلا الوزن).

قلت : في الأصل (

فقلت لها لامَرَّ بَعْدَ بُرُوحِ

..... تَخَضْخُضَ رأسي وابيضاضَ سَميحي)

وكأن صدر أولهما في الأصل : (بعيدك خير) ــ وأحسب صوابه : (بعهدك خَبِّر).

ب ــ التحريف : وقد يكون أثرا لسابقه، ولا يبعد أن تكون الأخطاء الطباعية ذاتَ أثر فيه، واكتفى بنماذج منه :

1) ص 17 س 1 : «واقتربنا حسبة إليه».

قلت : الذي في الأصل : (وانتدبنا..)

2) ص 21 س 1 : «قال المؤلف في هذا الكتاب».

قلت : الذي في الأصل : (هذا الباب).

3) ص 22 س 14، «مما تفرد [به] وخرج عن قصد سيبويه»

قلت : الذي في الأصل : (أو خرج عن نص...).

4) ص 27 س 8.

«فتـاه مـا يشاء في تضلـل وأدمـن الحز وأخطـأ المفصل»

قلت : الذي في الأصل :

(فتاة ماشاء في تضلل، وأدمن الحز وأخطأ المفصل) وأشار المحقق إلى أن (يشاء) في الأصل (شاء) لكنه توهمه شعرا وليس به).

5) ص 40 س 8 : «أشهر من أن يشهر أو ينحى».

قلت : الذي في الأصل : (ينمى) بالميم.

6) ص 40 س 11 ــ 12 : «لم نر أحدا أخلص إليه. قولنا : يحشر من الشاهد عليه».

قلت : الذي في الأصل : (... خلص... قولنا : نحشد)

7) ص 49 س 2 ــ 3 «وكذلك قولهم : ضارب زيدا أمس».

قلت : الذي في الأصل : (ضارب زيد...).

ج ــ الخطأ في الضبط : وأكتفي منه بمثالين :

1) ص 53 س 9 ــ 13 : «لو قلت أعجبني **طَحْنُ** زيدٍ الدقيقَ، **وخبْزُ** زيدٍ الرغيفَ، **ودَهْنُ** زيد لحيتَه، لم يجز حتى تقول : من **طحن** زيد **وخبزه ودهنه**، وكذلك من **قوت** زيد عياله «فأخطأ في ضبط الكلمات الثلاث الأول، ولم يضبط الأربع بعدهن، والصواب : طِحْن زيدٍ الدقيقَ، وخُبْزُ... ودُهْن ــ في الأول ــ، ومن طَحْنِ، وخبْزِه، وَدَهْنِه، وكذلك : من قوْتِ. بدليل قوله بعد : (فإذا أردت ما يعمل فيما بعدَه، قلت : عجبت من قَوْتِ زيدٍ عيالَه ففَتَحْتَ القافَ كما تفعل في الطَّحْن والخَبْزِ والرَّعْي).

2) ص 83 س 1 ــ 2 : لأن العَدَدَ هو (المعدود كما أن النَّقْصَ هو المنقوص، والخَبْطَ هو المخبوط، والنَّضْد [هو] المنضود، والقبضَ هو المقبوض، قالوا : دخل في القَبض). والصواب ضبط هذه الألفاظ (النَقَصَ، والخَبَطَ، وَالنَّضَدَ والقَبَضَ) بفتح الفاء والعين.

د ــ التخريج :

فات المحقق أن يهتديَ إلى نسبة بيت وإلى مكانه في كتاب آخر، وهو :

إذا كان ما تنويه فعلاً مضارعا مضى قَبْلَ أَنْ تُلْقَى عليه الجوازِمُ

وهو للمتنبي من قصيدته المشهورة التي مطلعها :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم وتأتي على قدر الكرام المكارم

في ديوانه (انظر التبيان 382/3).

وقال المحقق في منهج التحقيق ص 10 : (خرجت الأحاديث الشريفة من كتب الحديث) وليس في الكتاب سوى حديث واحد هو «يانساء المؤمنات» و لم يخرجه، وهو في صحيح مسلم، وخصه السهيلي بمبحث في أساليبه ص 29)، وقبله ابن السيِّد في المسائل والأجوبة ل 20، وابن رشد في البيان والتحصيل.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم